

# عالم اقتصاديات البترول والطاقة الذي لم تسمعه مصر

أن يلزمنا بدفع فاتورة لا تقل عن ٩٠ مليار دولار سنوياً - وأضاف: «فهل يصح والحال كذلك أن نهدر احتياطيات الغاز المحدودة بتصديره ورفع إنتاجه بمعدلات فلكية؟».

● وآخرها بحث بتقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الذي تصدره الأهرام في ٢٠١٢ بعنوان «خطايا تصدير الغاز الطبيعي».

عطاء د. حسين عبد الله الغزير تجاوز ٣٠٠ مقال ومؤلف، عالم جمع بين الخبرة العلمية والعملية الدولية والعربية، هل أفادت مصر من علمه ومعرفته لا، بل ثبت الآن أن مصر لا تملك الاحتياطيات البترولية التي تسمح بتغطية الاحتياجات المحلية والوفاء بالتعاقدات التي ارتبطت بها لتصدير الغاز، وأن مصانع اسالة الغاز للتصدير لا تجد الغاز الكافي لتشغيلها بطاقتها التصميمية، ولم يعد سراً أن مصر تتجه إلى أزمة طاقة تؤثر على توليد الكهرباء وعلى الصناعة وعلى المواطن.



## د. مصطفى الرفاعي

لقد صدق حسين عبد الله ناقوس الخطر مرارا، وكان علي حق، لم يسمعه أحد ولم تقهه مصر، بل نال كثيرا من التسفيه والتطاول باثامه بدم المعرفة علي صفحات الصحف من أحد رؤساء الشركة القابضة للغازات، والذي لاذ بالصمت بعد الثورة.

توقف عطاؤك أيها المناضل لمرضك.

تحية وإجلال لك.

لك دين في عنق مصر.

هل تؤديه لك؟

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق

قلما يجود الزمان بأمثال دكتور حسين عبد الله فهو عالم في تخصصه غزير المعرفة والعطاء وقبل كل ذلك مدافع عن صالح مصر بالكلمة علي مدار عقدين من الزمان، هو بلا شك قيمة وقامة وطنية تستحق التقدير والعرش، خسرت مصر خسارة فادحة لعدم تطبيق

السياسات التي نادي بها من أجل الحفاظ علي ثرواتنا البترولية، الطاقة هي عصب الحياة قبل أن تكون عصب الاقتصاد، وهي إحدى ضروريات أمن مصر القومي.

● في مايو ١٩٩٥ نشر مقالا بجريدة أخبار اليوم عنوانه «احتياطيات الغاز المصري لا تسمح بتصديره، يا لها من رؤية بعيدة وكاشفة».

● وفي نوفمبر ١٩٩٨ كتب بجريدة الحياة «تصدير الغاز المصري إلي تركيا يؤدي إلي نضوب احتياطيات الغاز الطبيعي وقود الغد».

● وفي يوليو ٢٠٠٠ كتب بمجلة وجهات نظر «تصدير الغاز ونضوب مصادر الطاقة في مصر».

● وفي ٢٠٠٤/٢/١٤ كتب بجريدة الأهرام مقالا بعنوان «خلل تسعير الغاز الطبيعي».

● وفي ٢٠٠٨/٢/٩ كتب بجريدة الأهرام مقالا بعنوان «الاقتصاد المصري وهموم مشكلات الطاقة».

● وفي ٢٠٠٨/٥/١ كتب بالأهرام ويكلي عن «أزمة الطاقة المقبلة في مصر».

● وفي ٢٠٠٩/٢/٥ تبنياً في مقالة بجريدة الشروق بالأه يقبل سعر برميل البترول عن ١٢٠ دولارا بحلول ٢٠٢٠ وتحول مصر إلى مستورد كامل لاحتياجاتها من البترول والغاز والتي قدرها في ٢٠٢٠ بنحو ٧٥٠ مليون برميل سنوياً، مما يمكن